# مصادروإشكالية تمويل التعليم العالي في الجز ائرفي ظل الإصلاحات الراهنة

# Sources and Problematic Financing of Higher Education in Algeria in Light of the Current Reforms

فضيلة بوطورة أستاذ محاضر-أ- . جامعة العربي التبسي - تبسه

fadila.boutora@gmail.com

همام سعودي طالب دكتوراه. جامعة العربي التبسي – تبسه

homamna@gmail.com

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلىتسليط الضوء حول التعليم العلي والبحث العلمي في الجزائر وإتباع مراحل تطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومحاولة إيضاح مصادر التمويل التي يستفيد منها التعليم العالي في الجزائر والتي هي في اغلبها عبارة عن تمويلات حكومية، كذا البحث في المشاكل التي تواجه عملية تمويل التعليم الحالي في ظل الإصلاحات الراهنة والتي من أبرزها احتضان وتطبيق نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه، (L.M.D) والذي طبق في اغلب ميادين التعليم العالي في الجزائر، وبينت الدراسة أن تمويل التعليم العالي في الجزائر يعتمد بشكل شبه كلي على التمويلات الحكومية وان عملية التمويل تواجهها عدة مشاكل وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بالتعليم العالي، ومحاولة تنويع مصادر التمويل الموجهة للتعليم العالي .

**الكلمات الدالة:** التعليم العالي، تمويل التعليم العالي، مشاكل التمويل، الجزائر.

**Abstract:**

This study aims to shed light on the higher education and scientific research in Algeria and follow the stages of its development since independence to the present day, and try to clarify the sources of funding that benefit the higher education in Algeria, which are mostly government funding, as well as research on the problems facing the financing process Current education under the current reforms and the most prominent of which embrace and apply the system L.M.D ,Which was applied in most fields of higher education in Algeria. The study showed that the funding of higher education in Algeria depends almost entirely on government funding and that the funding process faced several problems. The study recommended that more attention should be paid to higher education.

**Key words:** Higher Education, Higher Education Financing, Financing Problems, Algeria.

**المقدمة :**

يواجه قطاع التعليم العالي بشكل خاص تحديات كبيرة، في مطلع القرن الواحد والعشرين أهمها تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، وضرورة إتباع سياسة قبول جامعي جديدة تضمن المشاركة الواسعة والإنصاف في آن معا، وتحديث المناهج العلمية في الجامعات بما يواكب التطور العلمي والمعرفي، وضمان جودتا باستمرار وموائمة هذه البرامج التعليمية مع متطلبات خطط التنمية وحاجات سوق العمل، وتطوير حاكمية التعليم العالي بما يحسن الكفاءة الإدارية والعلمية للجامعات والمعاهد، وتأمين التمويل اللازم للتعليم العالي خاصة وان توفير الاعتمادات المالية اللازمة له أصبح يشكل عبئا كبيرا على كاهل الدولة، يعتبر موضوع تمويل التعليم العالي من بين أهم القضايا المطروحة في اقتصاديات التعليم مقارنة بالمراحل حيث الأخرى المختلفة من التعليم المتعارف عليه كونه شديد الحساسية لاعتباره من القنوات الأخيرة لإعطاء مخرجات نظام التعليم المتكامل بمختلف مراحله، حيث يعتبر تمويل التعليم استثمار في الرأس المال البشري قبل كل شيء والذي يعطيه أهمية كبيرة لما للرأس المال البشري من اثر بارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكما نعلم فان البيئة الاقتصادية متغيرة بشكل دائم، وان التحديات الاقتصادية تزداد حدة وتعقيدا في وقتنا الراهن، مما يلزم على الدولة إدخال تعديلات وإيجاد طرق وسبل جديدة لإبقاء شريان التمويل في قطاع التعليم العالي ينبض بكل ما يحتاجه القطاع خصوصا مع التطورات السريعة في نظم التعليم وأساليبه.


ISSN:2602-6570

1- **إشكالية الدراسة:** مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: **ما هي مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وما هي المشاكل التي يواجهها؟**

**2- أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على الجامعة الجزائرية والتعليم العالي والبحث العلمي.
- تسليط الضوء على مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر.
- التعرف على المشاكل التي تقف أمام تمويل قطاع التعليم العالي بالجزائر.

**3- أهمية الدراسة:** تكتسي الدراسة أهميتها من منطلق أنه يعتبر موضوع الإنفاق على التعليم العالي من بين أفضل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية والذي بدوره يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية لذلك وجب البحث في مصادر تمويل هذا الاستثمار ومعرفة المشاكل التي يواجهها وذلك في الجزائر على وجه الخصوص.

**4-منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمختلف الأطر النظرية والأكاديمية المبرزة للعناصر الأساسية لكل من الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ومصادر تمويله.

**5- محاور الدراسة:** للإلمام بموضوع البحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

**المحور الأول:** مقاربة نظرية حول الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

**المحور الثاني:** مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر.

**المحور الثالث:** إشكالية تمويل التعليم العالي في ظل الإصلاحات.

**المحور الأول: مقاربة نظرية حول الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**

**أولا- مفاهيم حول الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي**

**1- مفهوم الجامعة:** الجامعة هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية ، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب[1].

**2- مفهوم التعليم العالي:** يعرف التعليم العالي بأنه ( كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات ، كليات الفنون الحرة ، المعاهد التكنولوجية ، وكليات المعلمين بحيث تتوفر الشروط التالية :[2]

- المتطلب الأساسي للالتحاق هو إكمال التعليم الأساسي.
- السن المعتاد للالتحاق حوالي 18 عاما.
- تقود المقررات إلى إعطاء (منح اسم ، درجة ، دبلوم أو شهادة التعليم العالي).

كما عرف بأنه كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى مابعد التعليم الثانوي ومنضوي في مؤسسات التعليم العالي.[3] ويقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على


ISSN:2602-6570

الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.[4]

**3- مفهوم البحث العلمي:** مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين، بحث بمعنى تتبع، سئل، تحري، تقصي، حاول وطلب. والكلمة الثانية هي علمي: وهي كلمة منسوبة للعلم والذي يعني المعرفة والدراية ومعرفة الحقائق.[5]

وعرف أيضا على انه مجموعة من الخطوات التي تبدأ بمشكلة، وجمع البيانات ووضع الفروض من خلال اختيار صحة الفروض، والوصول إلى نتيجة محددة يمكن تعميمها.[6]

**ثانيا- أهمية التعليم العالي :** تكمن أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية، والقادر على الاستجابة لمتطلباته والتغيرات المستمرة، سواء كانت محلية أو عالمية. وتبرز أهمية التعليم العالي من خلال وظائفه حيث أنه في المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو المنعقد سنة 1998 تم تحديد ثلاثة وظائف للتعليم العالي تتمثل في مايلي:

**1- التعليم:** وهي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي[7]

**2- البحث العلمي:** أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي، الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة، حيث أن الجمع بين التعليم والبحث العلمي هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن 18و19، في كل من اسكتلندا وألمانيا على الترتيب، حيث يعتبر البحث

العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من اجل تقصي الحقائق بشان مسالة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج والى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة[8]

**3- خدمة المجتمع:** تتأقلم الجامعات لتتلاقى واحتياجات المجتمع، فالجامعات في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 19 بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت،منها العلوم الهندسية والمحاسبية ،لكن فقط في القرن العشرين، أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد،بما فيها علم الاجتماع ،إدارة الأعمال ...الخ.[9]

**ثالثا- مساهمات التعليم العالي ومؤسساته في البحث العلمي:** يساهم التعليم العالي من مختلف مؤسساته في خدمة البحث العلمي من خلال:[10]

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف العلمية وموضوعيتها.

- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.

- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم و التكنولوجيا لكل من تتوفر فيه المؤهلات اللازمة.


ISSN:2602-6570

– يسهر التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي و التكنولوجي و تثمينه في كل التخصصات.

– يساهم التعليم العالي في السياسة الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها. كما يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث، ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث.

– يعمل التعليم العالي على تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية التي يوطد معها علاقات تعاون مختلفة.

– يعتمد التعليم العالي سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية.

– يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة و نشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني. وإبراز ودراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.

– يحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم و التقنيات والنشاطات الرياضية.

– يساهم التعليم العالي في مناقشة الأفكار والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاحقها.

**رابعا– التعليم العالي في الجزائر**

شكل التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدها العالم، ويرجع ذلك للدور الرئيسي الذي لعبه هذا الجانب في تنمية القدرات

العقلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها، والفرضية الرئيسية السائدة في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع، هي أن التعليم عامل حاسم في عملية التنمية وأنه من مستلزماته ، لأنه يشجع النمو ويساعد في التنسيق الاجتماعي لأعضاء الجدد في لمجتمع وفي نظام القيم الثقافية والسياسية السائدة، وانطلاقا من الدور الرائد للتعليم في تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير المحدد في عمليتها التنموية قياسا بالجوانب الأخرى.[11]

**1- تطور التعليم العالي في الجزائر:** ويبرز من خلال ما يلي:

**1-1- مرحلة( 1962-1970):** بعد نيل الجزائر الاستقلال سنة 1962 انطلق القطاع بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي، ونظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري، إذ بلغ عدد طلاب جامعة الجزائر في سنة 1962 حوالي 2725 طالب غالبيتهم العظمى من أصل أوروبي، وكان الهدف الأساسي لجامعة الجزائر المساهمة في تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية. والى جانب التعليم العالي الذي تقوم به وزارة التربية الوطنية آنذاك، قامت الجزائر بتكوين إطارات إما مهندسين أو تقنيين سامين في هياكل قطاعية أخرى للتكوين بالقطاعات الاقتصادية، تحت وصاية وزاراتها التي تمتلك هياكل منظمة حسب أنماط وأهداف خاصة في القطاع الذي تنتمي إليه، ونظرا لنقص الهياكل آنذاك كان التقنيون السامون يتم تكوينهم في الثانويات التقنية كثانوية "دلس" التي كانت تعتبر ثانوية تقنية وطنية في فترة الستينات، أما المهندسين فكان يتم تكوينهم فالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش، وهي المدرسة الوحيدة التي تقوم بهذا النوع من التكوين بعد الاستقلال، وكانت تسمى قبل 1965 بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالجزائر، وقامت هذه المدرسة بتكوين


ISSN:2602-6570

مهندسين في التخصصات التالية:الهندسة المدنية، الإلكترونيك السلكي واللاسلكي، الهندسة الكيميائية، الميكانيك والمناجم، والجيولوجيا، ومن بين الهياكل الأخرى التي أنشئت خلال هذه المرحلة والتابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة.[12]

**1-2-المرحلة الثانية( 1970-1997):** تتميز هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، و بإصلاح التعليم العالي سنة 1971، حيث يتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية، كما أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسات الجامعية:

**مرحلة الليسانس:** ويطلق عليها أيضا مرحلة التدرج، وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية في المقاييس السداسية .

**مرحلة الماجستير:** وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل.

**مرحلة دكتوراه علوم:** ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثاني،وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي .

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. إضافة إلى فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزيد على التعليم العالي. وتميزت هذه المرحلة بوضع الخريطة الجامعية سنة 1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى أفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة . حيث عمدت الجامعة إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها، وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على

التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية، والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

**1-3- المرحلة الثالثة (1997- 2003):** تبدأ هذه المرحلة عام 1998، وتميزت بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد؛
- إنشاء ستة م ا ركز جامعية في كل من: ورقلة، الاغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة؛
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل الم ا ركز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية و مستغانم إلى جامعات. وبحلول عام 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة 13 مركزا جامعيا و6 مدارس عليا للأساتذة 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي 12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.[13]

**1-4- المرحلة الرابعة (2003-2015 الإصلاحات):** لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي عدة نقائص في الجزائر خلال الفترة السابقة بين 1962 و2003 من الناحية الهيكلية والتنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي، إن هته النقائص الذي واجهها النظام


ISSN:2602-6570

الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام ال.م.د وذلك بغية تطويره، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية وفيما يلي مختلف مكونات هته الأطوار:[14]

– **طور الليسانس:** يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات لتعليمية موزعة على عدد من التخصصات، حيث يتكون هذا الطور من ستة سداسيات تضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص ،حيث يندرج ذلك ضمن غايتين ، الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

– **طور الماستر:** يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على أربع سداسيات، وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية (شهادة الليسانس)في ذلك التخصص، ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.

– **طور الدكتوراه:** وهو الطور الأخير من الدراسة حيث يشمل هذا الأخير على ستة سداسيات ومن مهامه تحسين المستوى عن طريق البحث، ومن اجل البحث، وتعميق المعارف في تخصص محدد.

**1-5- رؤية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في أفق سنة 2025:**

يندرج اضطلاع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بهذه المهام ضمن رؤية

تستشرف ملامحها وترسم تطورها المنشود خلال العشرية 2015-2025 لتكون وفقا لذلك[15]:

- منظومة تنتج المعارف والعلوم وتنشرها، وتطور الكفاءات التطبيقية المهارات السلوكية وترسخ ثقافة المبادرة، وتسهم في نحت المواطن والإنسان.

- منظومة يكون الطالب محورها في كنف أسرة جامعية متكاملة متضامنة وفقا للمعايير الدولية على صعيد التكوين والحياة الجامعية.

- منظومة تدعم تشغيلية طلبتها، وتيسر الإدماج المهني لخريجيها، وتطور البحث والتجديد وتثمن نتائجه، وتسدي الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع، بفضل شراكة مؤسساتية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وبين القطاعين العام والخاص في تفاعل موصول مع متطلبات المحيط وترابط ناجع بين مختلف مستويات التكوين والتدريب.

- منظومة تتوفر فيها الموارد لتطوير مستويات المردودية والنجاعة باستمرار في إطار جامعات ذات استقلالية متوطنة في محيطها الجهوي والوطني، مشعة إقليميا ودوليا، بفضل تنظيم يقوم على الحوكمة الرشيدة، ومقاربة استشرافية، وتمشي يضمن الجودة، وسياسة اتصالية ناجعة، وارتقاء مطرد بالموارد البشرية، وتوظيف أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لتكون بذلك منظومة تستهدف الامتياز وتحفّز على الابتكار وتشكل رافعة للنهوض بالمنظومة الوطنية لتطوير الموارد البشرية، وتحقق نقلة نوعية تضع تونس على رأس الوجهات الجامعية إقليميا وتعزز إشعاعها دوليا.

**المحور الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر**

**أولا- المفاهيم الاقتصادية للكلفة التعليمية**


ISSN:2602-6570

**1- النظر إلى التعليم على انه استثمار:** أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من الاستثمار، تظهر أثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد؛ وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته، وبناء مكانته الفكرية، وأداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تغيير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم. كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار، لأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية، فالتعليم مطالب بالإسهام في عملية التنمية، والتعليم نفسه لا يمكن أن يتقدم ويتطور بدون تنمية حقيقية، كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على تخصيص أموالا اكبر للتعليم في مختلف مراحله[16].

**2- النظر للتعليم كاستهلاك:** يقبل الفرد على التعليم ويضعه ضمن أولوياته وينفق عليه، لذا فهو يمثل خدمة استهلاكية. كذلك يكمن الجانب الاستهلاكي للتعليم في إعداد الفرد للحياة الخاصة، وللتمتع بالنواحي الجمالية والإنسانية، وتزويده بالجوانب الخلقية والثقافية والاجتماعية، كما يعد التعليم استهلاكا عند تعيين بعض الخريجين في أعمال ووظائف لا تمت لمؤهلاتهم وتخصصاتهم بصلة، أو تتطلب مستوى إعداد وتأهيل أقل، وفي النظرة الكينزية، يعد الإنفاق في التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقا استهلاكيا، ولذا فإن حساب الدخل القومي يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي. حيث ركز آدم سميث* (Smith) في كتاباته على الجانب الكيفي للتعليم، كما نادي بضرورة تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، أما

تعليم الفقراء ومحدودي الدخل فإنه يقع على عاتقهما بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقا للعدالة وتكافؤ للفرص التعليمية.[17]

**3- التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد:** كانت تلك النظرة المزدوجة للتعليم كاستهلاك واستثمار في آن واحد نتاجا لت ا زوج النظرتين السابقتين، فبالنسبة للفرد، يحقق عائدا اقتصاديا دخلا يزداد بارتفاع المستوى التعليمي، مع التسليم بأن هناك فترة زمنية تفصل بين بدء الاستثمار التعليمي، وبدء العائد من هذا الاستثمار، كما يتيح التعليم للفرد فرصا وإمكانات مناسبة للتمتع بالحياة، ويزوده بمستوى ثقافي وحضاري مرتفع، كما يزوده بنواح إنسانية وأخلاقية وجمالية واجتماعية، لا يمكن الحصول عليها بغير التعليم.

وبالنسبة للمجتمع تنفق الدولة وتضعه ضمن بنود الاتفاق العام في الميزانية العامة لها، وتوازن بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى، وفي المقابل يمد التعليم المجتمع بقادة وعمالة مؤهلة مدربة تقود عملية التنمية وتدفع عجلة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثم زيادة الدخل القومي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. [18]

**ثانيا- مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر**

بشكل عام يوجد هنالك مصدرين لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وهما:

**1- مصادر التمويل الأساسية:** يقصد بالمصادر الأساسية هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي.

**التمويل الحكومي:** تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% ، ودور القطاع الخاص 02 %، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي كثيراً ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي80٪ ، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة.

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي،بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم،

باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في

عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي.[19]

**2- مصادر التمويل الثانوية:** حيث ساهمت بشكل بسيط في عملية تمويل التعليم العالي وتعتبر في اغلبها مصادر خارجية نذكر منها:

**2-1- المنح الدراسية:** شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منحا دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا.

**2-2- المعونات الأجنبية:** تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

- مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.
- مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.
- مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، و يضل


ISSN:2602-6570

الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي، وهناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فان الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.[20]

## المحور الثالث: إشكالية تمويل التعليم العالي في ظل الإصلاحات

**أولا–ضغوطات زيادة الإنفاق والزيادة في عدد السكان:** تنعكس بصورة مباشرة على قضايا تمويل التعليم،وهى تشكل ضغطاً جدياً على الأنظمة التعليمية من حيث الإنفاق والتسيير والموارد البشرية، فهي تؤدى إلى زيادة الطلب على الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية، هذا لأنها تحدد النمو الكمي للخدمات التعليمية المطلوبة، ويستدعى هذا النمو إعداد هيئات تدريسية وإنشاء مؤسسات تعليمية كبيرة وتسهيلاتها وتجهيزاتها ولا يخفى ما يتطلبه ذلك من استثمارات ومصادر تمويلية، فتضاعفت ميزانية تسيير وتجهيز مرافق التعليم العالي، غير أنها لم تتمكن من تلبية حاجاته، لأن عدد الطلبة يتزايد من عام إلى آخر وبشكل قد يفوق الإمكانات البشرية والمادية التي لدى الجامعات فإذا أخذنا مثلاً في الجزائر سنة(95–96) نجد فيه أن عدد الطلبة وصل 52347 ثم قفز إلى 721833 عام (2005/2004) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر تعتمد مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته في كل مراحله ومبدأ العدالة الاجتماعية التي عليها أن تربط فرص التعليم بقدرات الفرد

واستعداداته الذاتية وليس بالوضع الاجتماعي والاقتصادي له أو لعائلته، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمعنى توفير فرص متكافئة لتعليم الفتاة ورفع مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق يزيد الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية وبالتالي نمو الحاجة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوفير حاجيات الإنفاق ومتطلباته.[21]

**ثانيا- ضغوطات تقليص الإنفاق:** إن التوسع العام للطلب على التعليم بالجزائر في الستينات، كان راجع إلى اهتمام وعمل الحكومة التي عرفت أهمية التعليم، فوجهت مصادر حكومية نحو هذا القطاع، بحيث تعتبر الميزانية الموجهة للتعليم من الأولويات التي تصنعها الحكومة والتي هي في تصاعد، وهذا التصاعد استمر إلى غاية السبعينيات، فمنذ بداية هذه الفترة حدث نقص في الموارد الممنوحة للتعليم. كذلك في الدول المتقدمة انخفضت نفقات التعليم من 66.1 في المائة إلى58.2 في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ويعبر هذا الانخفاض عن رغبة الدول في تقليل الاستثمار في التعليم أو عن عجزها عن الاستثمار بنفس المستوى السابق، على الرغم من زيادة أعداد الطلاب، وكذلك في آسيا وأوروبا انخفضت قرابة نصف نفقاتها محسوبة كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج.

القومي الإجمالي من 34.4 في المائة إلى 17.5 في المائة، كما تميزت البلدان الانتقالية بحدوث انخفاض واضح في مستوى التعليم العالي من 26.5 في المائة إلى21.7 في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[22].

**ثالثا- مشكلة صعوبات التمويل:** وتعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج


ISSN:2602-6570

إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد علي التمويل الحكومي. إلا انه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دورا البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل. وتجمع مختلف المصادر علي أن هذا المشكل يعود إلى:

– مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفعالية.

– تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية من القطاعات الأخرى.

– نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

– بعد البحوث العلمية عن المجتمع وعدم ارتباطها بمشكلات التنمية.

– مجانية التعليم وغياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.

– تزايد عدد الطلبة أدى لصعوبات مالية ولا توازن.

– تناقص الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي.

ومما لاشك فيه أن مشكل التمويل أضحى تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره فالإيداعات المالية لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد، وهو

ما خلق عدة اختلالات وتحديات أضعفت التكوين والبحث العلمي، ولعل من أبرزها نقص الهياكل وبروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات، مما شكل ضغطا كبيرا على الطالب والأستاذ، أضف إلى ذلك نقص الوسائل والتجهيزات العصرية المسايرة للمستجدات خاصة في ظل التطور الهائل للمعارف والعلوم والتكنولوجيات، كما أن التوزيع غير العادل لها بين الجامعات خلق تلاينا كبيرا في المستويات والإمكانيات اللازمة للتكوين والبحث الجيد .[23]

**النتائج والتوصيات**

**أولا- نتائج الدراسة:** يمكن إدراج بعض نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما تزداد أهميته لما يكون رابط مشترك بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما كانت المعرفة والدراية أكثر لدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أعطي الاهتمام الأكبر في جميع جوانبه، خاصة الجانب التمويلي.

-منذ الاستقلال والدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتطوير التعليم العالي وذلك ما تفسره الإصلاحات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إلا أن اعتمادها في تمويل التعليم العالي على المصادر الحكومية بشكل كبير انعكس سلبا على مخرجات نظام التعليم العالي خصوصا في ظل المشاكل والمعوقات التي تواجهه.

**ثانيا- توصيات الدراسة:** مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على السلطات المعنية بالتعليم العالي في الجزائر إعطاء أولويات كبيرة للاستثمار في التعليم العالي ومرافقة تلك الاستثمارات لغاية تحقيق الأهداف


ISSN:2602-6570

المنشودة والتي سيكون لها أثر مباشر على تنمية البلاد وتعزيز ثقافة الأجيال الحالية والمقبلة بما يتماشى والتطورات العالمية المتسارعة في جميع المجالات.

– محاولة ايجا آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج،حيث يعتبر التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما حيث يتركز مفهوم التعليم التعاوني على قضاء الطالب فترة من الوقت أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات أو الشركات، ثم يعود للدراسة في الجامعة،ثم العمل وهكذا حتى يتخرج الطالب من الجامعة، ومن مميزات نظام التعليم التعاوني توثيق الروابط بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، كما يسمح لهذه المؤسسات التعرف على قدرات الطلبة واختيار البارزين منهم للعمل فيها بعد التخرج، لان الجامعة من خلال نظام التعليم التعاوني ستكون معروفة لدى قطاع الأعمال، كما أن برامج الجامعة تكون انعكاسا لاحتياجات سوق العمل.

– الاعتماد على صيغ جديدة للتعليم، كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والمناهج الإلكترونية. فهذه الصيغ تتيح فرصة التعليم العالي أمام طلاب قد يكونوا من العاملين، ويوفر هذا النوع من التعليم على الطالب والدولة تكاليف الإقامة والمعيشة والانتقال والدروس الخصوصية، حيث تحل الصورة التفاعلية بين الطالب والمناهج محل الصورة التقليدية للتعليم. إلي جانب تسويق خدمات التعليم العالي وتوفير تكاليف الإقامة والإطعام وغيرها، وتركيز تلك التكاليف نحو التعليم العالي.

– إن تمويل التعليم العالي والبحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالميًا، لذى فإنه يتوجب على المعنيين وضع إستراتيجية بعيدة المدى للاستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته،

المتمثلة في نوعية الحلول، وقدرتها على القضاء جذريا على الانسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى، حيث نجد في الجزائر مثلا أن المشكل المطروح وبإلحاح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل جدل وموضوع بحث لدى المهتمين في السلطات المعنية.

## قائمة الإحالات والمراجع:

1- مليحان معيص السبيت ، **الجامعات (نشأتها، مفهومها، وظائفه) دراسة وصفية تحليلية**، المجلة التربوية مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 54، 2000، ص 214 .

2- فايز مراد مينا، **التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001، ص 23

3- علي عزوز، **دور مدير المخبر المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012، ص227.

4- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزاء 7،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص:25.

5- إبن منظور، **لسان العرب**، دار صادر بيروت، دت، دط، مج 15 /ج ،،2002 ص 1.

6-عبدالصمد قائد الاغبري، فريدة عبدالوهاب المشرف، **واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية) دراسة ميدانية**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد4 ديسمبر 2012، ص 494.

7- حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، **الأساليب الابداعية في التدريس الجامعي**، ترجمة دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،2002،ص:17


ISSN:2602-6570

8- العبادي هاشم فوزي،**إدارة التعليم الجامعي ،مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن،2008،ص:18

9 -James JF Forest and Philip G Altbach, , International handbook of highereducation, Springer.2007,p 25

10- علي عزوز، **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25 افريل 2012 ،ص:228

11- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية** الحديثة " الاقتصاد ، المجتمع والسياسة، ط4 ، دار الفجر ، القاهرة،2004،ص:22.

12- عامر محمد محمود، " **التجارة الإلكترونية** "، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006 ص:6.

13- غياث بوفلجة،**التربية والتعليم في الجزائر**، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006 ، ص: 23.

14- ايمن يوسف،**تطوير التعليم العالي:الإصلاح والآفاق السياسية**،رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر،2008 ، ص57.

15- وثيقة اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي2015-2025 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،23افريل 2015 ،ص: 06

16- عبد الخالق فاروق، **كم ينفق المصريون على التعليم**، دار العين للنشر،القاهرة، 2008 ، ص 9

*- ادم سميث (5يونيو 1723 17 -يوليو1790) فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي .اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين" :نظرية الشعور الأخلاقي(1759) " ، وكتاب" بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها( 1776).

17- أنطوان حبيب رحمة، **اقتصاديات التعليم**، ط 1، منشوارت جامعة دمشق، دمشق،1999،ص:20 .

18- عبد الله عبد الدايم، **التربية في البلاد العربية**،حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000، ط 6، دار الملايين، بيروت، 1998 ص:150 .

19- غياث بوفلجة،**التربية والتعليم في الجزائر**، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006 ، ص 180.

20- سعد بن سعيد جابر الرفاعي، **النموذج الإسلامي لتمويل التعليم**،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 180.

21- هشام يعقوب مريزق، **قضايا معاصرة في التعليم العالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص:125

22 المؤتمر العالمي للتعليم العالي، **التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين**، منظمة يونسكو، 1998 ، ص59.

23 -Bouzid Nabil, formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et emploi, thèse doct. État en psychologie université constantine. 2002-2003.p p :205-206


ISSN:2602-6570